خيار العيب بالشركة لانها حصلت من جهته وهو عدم النقد
قبل الافتراق وان استحق بعض الانا اخذ المشترى ما بقى
بعد حصة المستحق بقسطه اى بحسابه او رد البيع
لان الشركة في الانا عيب لان التشقيص يضره فيثبت له
الخيار والفرق بين المسئلتين ان الشركة في الاولى من جهة
المشترى كما بينا وهنا كانت موجودة عند البيع مقارنة
له فافهم ولو باع قطعة نقرة وهي قطعة فضة مذابة
كذا في تهذيب الديوان فعلى هذا تكون الاضافة فيه من
قبيل اضافة الجنس الى النوع والنقرة ابيض حفر في الارض
غير كبيرة ونقرة القفا كذلك فاستحق بعضها اى بعض
النقرة اخذ المشترى ما بقى بعد حصة المستحق بقسطه
اى بحسابه بلا خيار لان الشركة فيها ليست بعيب
اذ التشقيص لا يضرها بخلاف الانا كما ذكرنا لكن ان
استحق قبل القبض بعضه يثبت له الخيار لتفرق الصفقة
عليه وصح بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين بان
يجعل كل جنس مقابلا بخلاف جنسه فيقابل الدرهمان
بالدينارين والدينار بالدرهم وقال زفر والشافعي ومالك
واحمد في رواية لا يجوز هذا العقد اصلا لانه مقابلة
اشتملت على مقابلة الجنس وخلافه فلا يجوز وصح ايضا
بيع كر بر وشعير بضعفها بان يبيعهما بكري بر
وكري شعير فيجعل كر ابر بكر شعير وكر اشعير بكر بر

وفيه

وفيه خلاف زفر والشافعي ايضا والتعليل من الجانبين تمام
وصح ايضا بيع كر بر وشعير بضعفها بان يبيعهما بكري
بر وكري شعير فيجعل احد عشر درهما بعشرة دراهم
ودينار فيجعل العشرة بمثلها والدينار بدرهم تصحيحا
للعقد وصح ايضا بيع درهم صحيح ودرهمين غلة بفتح
الغين المعجمة وتشديد اللام وهو الذي يرده بيت المال
ويأخذه التجار وقال بعضهم درهم غلة اى منكسرة بدرهمين
صحيحين ودرهم غلة لانهما جنس واحد فيعتبر التساوي
في القدر دون الوصف وفيه خلاف زفر والشافعي ايضا
وصح ايضا بيع دينار بعشرة هي دين عليه اى على البايع او
باعه بعشرة مطلقة بيغ لم يقل بالعشرة التي عليه ودفع
البايع الدينار الى المشترى وتقاصا العشرة التي هي
الثمن بالعشرة التي هي دين وكلاهما جايز اما اذا قابل الدينا
بالعشرة التي عليه ابتداء فلانه جعل عشرة دراهم لا يجب قبضها
ولا تعيينها بالقبض وذلك جايز اجماعا لان تعيين احد
العوضين بالقبض في الصرف للاحتراز عن الدين بالدين
وتعيين الاخر للاحتراز عن الربا والاربا في دين ساقط واما
اذا باعه بعشرة مطلقة ثم تقاصا فالمذكور هنا استحسان
والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر لانه يكون استبدالا
ببدل الصرف فلا يجوز ووجه الاستحسان انهما لما تقاصا
تضمن تقاصهما فسخ الاول وانعقاد صرف غير الاول مضافا الى

وهو بيع الدينار بالعشرة المطلقة الذي هو دين

على هذا البيع الدين والقلة بعد قوله راجيا في آخر الفصل التقسيم هناك التربيعية هناك

Copyright Qatar Foundation University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)